

عنوان التقرير

أخلاقيات البحث العلمي

إعداد الطالب/ أنس علي صالح

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

1448م/2026هـ

المقدمة

تُعد أخلاقيات البحث العلمي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظومة البحثية الحديثة، إذ تمثل مجموعة المبادئ والقيم والمعايير التي تضبط سلوك الباحث أثناء جميع مراحل البحث العلمي، بدءًا من اختيار المشكلة البحثية، مرورًا بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، وانتهاءً بنشر النتائج وتوثيقها. ولا تقتصر أهمية أخلاقيات البحث العلمي على ضمان نزاهة الباحث وصدق نتائجه، بل تمتد لتشمل حماية المشاركين في البحوث، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، وتعزيز الثقة في مخرجات البحث العلمي، ودعم التنمية العلمية والاجتماعية من خلال إنتاج معرفة موثوقة يمكن الاعتماد عليها في صنع القرار وحل المشكلات. (Resnik, 2020).

وقد شهد الاهتمام بأخلاقيات البحث العلمي تطورًا كبيرًا خلال العقود الأخيرة نتيجة التوسع في الإنتاج العلمي، وزيادة التعاون البحثي الدولي، وتنامي استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من التحديات الأخلاقية المرتبطة بالنزاهة العلمية، وسرية البيانات، والانتحال العلمي، وتضارب المصالح، والتلاعب بنتائج الدراسات. لذلك أصبحت المؤسسات الأكاديمية والمجلات العلمية والجهات الممولة للأبحاث تشترط التزام الباحثين بالمعايير الأخلاقية المعترف بها عالميًا قبل تنفيذ الدراسات أو نشرها، باعتبارها شرطًا أساسيًا لضمان جودة البحث ومصادقيته [NASEM], (National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine [NASEM], 2017).

وتتعدد تعريفات أخلاقيات البحث العلمي في الأدبيات الأكاديمية باختلاف المدارس الفكرية، إلا أنها تتفق جميعًا على أنها إطار من القيم والمبادئ التي تنظم الممارسة البحثية. فقد عرّف (Resnik (2020 أخلاقيات البحث العلمي بأنها "مجموعة من القواعد والمعايير الأخلاقية التي توجه سلوك الباحثين في تصميم الدراسات، وتنفيذها، وتحليل نتائجها، ونشرها بطريقة تتسم بالصدق والنزاهة والشفافية والمسؤولية". ويركز هذا التعريف على أن الأخلاقيات ليست مجرد قواعد قانونية، وإنما منظومة قيمية تهدف إلى تعزيز جودة المعرفة العلمية وحماية المجتمع العلمي من الممارسات غير الأخلاقية.

كما يرى (Shamoo and Resnik (2022 أن أخلاقيات البحث العلمي هي "مجموعة المبادئ التي تحدد السلوك المقبول في جميع مراحل العملية البحثية، بما يضمن احترام المشاركين، وحماية حقوقهم، والمحافظة على سلامة البيانات، والالتزام بالنزاهة والموضوعية". ويبرز هذا التعريف العلاقة الوثيقة بين أخلاقيات البحث وبين المسؤولية الاجتماعية للباحث تجاه الأفراد والمؤسسات والمجتمع.

ومن منظور المؤسسات الدولية، يعرف (Office of Research Integrity (ORI أخلاقيات البحث العلمي بأنها الالتزام بمبادئ الأمانة والدقة والكفاءة والموضوعية في إجراء البحوث والإبلاغ عن نتائجها، مع تجنب الغش العلمي، والتزوير، والانتحال، وجميع أشكال سوء السلوك البحثي. ويؤكد هذا التعريف أن الالتزام الأخلاقي يمثل الضمان الأساسي للحفاظ على مصداقية المعرفة العلمية واستمرار ثقة المجتمع بالبحث العلمي.

وتكتسب أخلاقيات البحث العلمي أهمية متزايدة في البيئة الأكاديمية؛ لأنها تسهم في ترسيخ ثقافة النزاهة العلمية، وتعزيز المسؤولية المهنية للباحثين، وحماية حقوق المشاركين في الدراسات، وصون حقوق المؤلفين والباحثين من خلال احترام الملكية الفكرية، بالإضافة إلى رفع جودة البحوث المنشورة وزيادة إمكانية الاستفادة منها في تطوير المعرفة العلمية. كما أن الالتزام بأخلاقيات البحثية يقلل من احتمالات وقوع الباحث في مخالفات علمية قد تؤدي إلى سحب البحوث المنشورة

أو فقدان الثقة الأكاديمية، أو التعرض للمساءلة القانونية والأكاديمية (Committee on Publication Ethics [COPE], 2023).

وفي ضوء ما سبق، أصبح الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي مسؤولية أساسية تقع على عاتق كل باحث، إذ لا يُقاس نجاح البحث العلمي فقط بحدائه موضوعه أو دقة منهجيته، وإنما أيضاً بمدى التزامه بالقيم الأخلاقية التي تحكم العملية البحثية. فالبحث العلمي الرصين هو الذي يجمع بين الجودة المنهجية والنزاهة الأخلاقية، بما يضمن إنتاج معرفة علمية موثوقة تخدم المجتمع وتسهم في تقدم العلوم.

ويهدف هذا التقرير إلى استعراض مفهوم أخلاقيات البحث العلمي، وبيان أهميتها في العمل الأكاديمي، والتعرف على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها، بالإضافة إلى مناقشة أبرز المخالفات الأخلاقية التي قد يقع فيها الباحثون، وسبل الوقاية منها، مع توضيح دور الجامعات والمؤسسات البحثية في تعزيز ثقافة النزاهة والالتزام بالأخلاقيات البحثية.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تُعد أخلاقيات البحث العلمي من أهم الأسس التي تقوم عليها العملية البحثية، إذ تمثل الإطار القيمي الذي ينظم سلوك الباحث ويضمن ممارسة البحث وفق معايير النزاهة والموضوعية والمسؤولية. ولا تقتصر أهميتها على توجيه سلوك الباحث أثناء تنفيذ الدراسة، وإنما تمتد لتشمل حماية حقوق المشاركين، وتعزيز جودة المعرفة العلمية، وزيادة الثقة في نتائج البحوث، ودعم التنمية المستدامة من خلال إنتاج معرفة موثوقة يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات واتخاذ القرارات. لذلك أصبحت أخلاقيات البحث العلمي معياراً رئيساً للحكم على جودة الأبحاث المنشورة، وأحد المتطلبات الأساسية التي تشترطها الجامعات والمراكز البحثية والمجلات العلمية العالمية (National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine [NASEM], 2017).

وتتبع أهمية أخلاقيات البحث العلمي من كونها تضمن نزاهة العملية البحثية في جميع مراحلها، بدءاً من اختيار موضوع البحث وصياغة المشكلة، مروراً بتصميم المنهجية وجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بتفسير النتائج ونشرها. فالالتزام بالبحث بالأمانة العلمية يمنعه من تحريف البيانات أو انتقاء النتائج التي تدعم فرضياته فقط، كما يحثه على عرض النتائج كما هي دون زيادة أو نقصان، سواء جاءت متوافقة مع توقعاته أم مخالفة لها. ويؤدي ذلك إلى إنتاج معرفة علمية دقيقة يمكن للباحثين الآخرين الاعتماد عليها والبناء عليها في الدراسات المستقبلية، مما يسهم في تراكم المعرفة العلمية بصورة صحيحة. (Resnik, 2020).

ومن أبرز أوجه أهمية أخلاقيات البحث العلمي أنها تعزز مصداقية النتائج البحثية. فالمصداقية تعد حجر الأساس في البحث العلمي، ولا يمكن تحقيقها إلا إذا التزم الباحث بالموضوعية، والشفافية، والدقة في جميع إجراءات الدراسة. فعندما يثق المجتمع العلمي بأن الباحث قد التزم بالمعايير الأخلاقية ولم يمارس أي شكل من أشكال الغش أو التزوير أو الانتحال، فإن نتائج الدراسة تصبح أكثر قبولاً وقابلية للتطبيق والاستفادة منها. أما في حال اكتشاف مخالفات أخلاقية، فإن الثقة في نتائج البحث تتلاشى، وقد يتم سحب الدراسة من المجلة العلمية أو فقدان الباحث لمصداقيته الأكاديمية، حتى وإن كانت بعض نتائج البحث صحيحة. (Committee on Publication Ethics [COPE], 2023).

وترتبط أخلاقيات البحث العلمي ارتباطاً وثيقاً بموثوقية البحث العلمي؛ إذ تشير الموثوقية إلى إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة باعتبارها نتائج دقيقة وصادقة وقابلة للتكرار والتحقق. ولا تتحقق هذه الموثوقية إلا إذا التزم الباحث بالمبادئ

الأخلاقية في جميع مراحل البحث. فالأمانة في جمع البيانات، والحياد في تحليلها، والشفافية في عرض الإجراءات، والإفصاح عن القيود وتضارب المصالح، كلها عوامل تجعل نتائج الدراسة قابلة للتحقق من قبل باحثين آخرين، وتعزز الثقة في الاستنتاجات التي توصل إليها البحث. ومن ثم، فإن أخلاقيات البحث العلمي لا تُعد عنصرًا منفصلًا عن الجودة العلمية، بل تمثل أحد أهم معايير تقييم موثوقية الدراسات الأكاديمية. (Shamoo & Resnik, 2022)

كما تسهم أخلاقيات البحث العلمي في رفع جودة البحث العلمي من خلال تشجيع الباحث على الالتزام بالمنهجية العلمية السليمة، والتوثيق الدقيق للمراجع، والاعتماد على الأدلة والبراهين بدلاً من الآراء الشخصية أو التحيزات المسبقة. ويؤدي هذا الالتزام إلى تقليل الأخطاء المنهجية، وتحسين دقة النتائج، وزيادة إمكانية إعادة تطبيق الدراسة في بيئات مختلفة، وهو ما يعرف بقابلية التكرار (Replicability)، التي تعد أحد المؤشرات الرئيسة على جودة البحث العلمي. وكلما ارتفعت جودة الإجراءات البحثية وشفافيتها، ازدادت ثقة المجتمع العلمي في نتائج الدراسة، وأصبحت أكثر تأثيرًا في تطوير المعرفة العلمية.

وتبرز أهمية أخلاقيات البحث العلمي أيضًا في حماية المشاركين في الدراسات البحثية، خاصة في البحوث التي تتعامل مع الإنسان بصورة مباشرة، مثل الدراسات الطبية، والنفسية، والتربوية، والاجتماعية. فالالتزام الأخلاقي يفرض على الباحث الحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين، واحترام خصوصيتهم، والحفاظ على سرية بياناتهم، وتجنب تعريضهم لأي ضرر جسدي أو نفسي أو اجتماعي، بالإضافة إلى ضمان حقهم في الانسحاب من الدراسة في أي وقت دون أي تبعات. وتسهم هذه المبادئ في بناء علاقة قائمة على الثقة والاحترام بين الباحث والمشاركين، مما يعزز جودة البيانات التي يتم جمعها ويزيد من مصداقية النتائج. (World Medical Association, 2024)

ولا تقتصر آثار أخلاقيات البحث العلمي على حماية الأفراد المشاركين، بل تمتد إلى حماية المجتمع بأكمله. فالنتائج العلمية تعد أساسًا لاتخاذ العديد من القرارات في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد والبيئة والهندسة والسياسات العامة. وإذا كانت هذه النتائج مبنية على بيانات مزورة أو تحليلات مضللة، فقد تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة تلحق أضرارًا كبيرة بالمجتمع. أما عندما تُجرى البحوث وفق معايير أخلاقية صارمة، فإنها تسهم في توفير أدلة علمية موثوقة تساعد صناع القرار على تطوير السياسات والبرامج التي تحقق التنمية وتحسن جودة الحياة. ومن هنا فإن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي يعد مسؤولية اجتماعية تتجاوز حدود المؤسسة الأكاديمية لتشمل المجتمع بأسره.

ومن الجوانب المهمة كذلك أن أخلاقيات البحث العلمي تسهم في حماية حقوق الملكية الفكرية، إذ تلزم الباحث بنسبة الأفكار والنتائج والابتكارات إلى أصحابها الأصليين من خلال التوثيق العلمي الصحيح، مما يمنع الانتحال العلمي ويحفظ حقوق المؤلفين والباحثين. كما تشجع الأخلاقيات على احترام جهود الآخرين، وتعزيز ثقافة التعاون العلمي، وتبادل المعرفة بصورة مسؤولة، وهو ما يسهم في بناء بيئة أكاديمية قائمة على الثقة والاحترام المتبادل.

علاوة على ذلك، فإن الالتزام بالأخلاقيات البحثية يعزز سمعة الباحث والمؤسسة الأكاديمية. فالباحث المعروف بنزاهته العلمية يكون أكثر قدرة على نشر أبحاثه في المجالات المرموقة، والحصول على التمويل البحثي، والمشاركة في المشروعات العلمية الدولية. كما تنعكس نزاهة الباحثين على سمعة الجامعات والمراكز البحثية، مما يزيد من مكانتها العلمية وتصنيفها الدولي، ويعزز ثقة المجتمع في مخرجاتها البحثية.

وفي ظل التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والبحث الإلكتروني، أصبحت الحاجة إلى الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. فقد أوجدت هذه التطورات تحديات جديدة تتعلق بخصوصية البيانات، واستخدام المحتوى الرقمي، والإفصاح عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يتطلب من الباحثين الالتزام بمعايير أخلاقية أكثر دقة لضمان استمرار موثوقية البحث العلمي والحفاظ على ثقة المجتمع الأكاديمي في نتائجه.

وخلاصة القول، فإن أخلاقيات البحث العلمي تمثل الضمان الحقيقي لجودة البحث ومصداقيته وموثوقيته، فهي تحكم سلوك الباحث، وتحمي المشاركين والمجتمع، وتضمن حقوق الملكية الفكرية، وتضمن إنتاج معرفة علمية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تطوير العلوم وخدمة الإنسانية. ومن ثم، فإن العلاقة بين أخلاقيات البحث العلمي وموثوقية البحث علاقة تكاملية لا يمكن الفصل بينهما؛ فكلما ارتفع مستوى الالتزام بالأخلاقيات، ازدادت جودة البحث وقوة نتائجه وقابليتها للتطبيق والاستفادة منها.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تُعد المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي الإطار الذي يحكم سلوك الباحث في جميع مراحل العملية البحثية، فهي تمثل معايير أخلاقية ومهنية تضمن أن يكون البحث قائمًا على الصدق والشفافية واحترام حقوق الآخرين. ولا تقتصر هذه المبادئ على كونها التزامات أخلاقية، بل أصبحت متطلبات أساسية تفرضها الجامعات، والهيئات البحثية، والمجلات العلمية لضمان جودة البحوث ومصداقيتها. ومن أهم هذه المبادئ: الأمانة العلمية، والنزاهة، والموضوعية، والسرية، والموافقة المستنيرة.

أولاً: الأمانة العلمية

تُعد الأمانة العلمية من أهم المبادئ التي يقوم عليها البحث العلمي، وهي تعني التزام الباحث بالصدق في جميع مراحل البحث، وعدم تحريف الحقائق أو تزوير البيانات أو الانتحال من أعمال الآخرين، مع توثيق جميع المصادر المستخدمة بطريقة صحيحة. كما تشمل الأمانة العلمية الاعتراف بجهود الباحثين السابقين، ونسب الأفكار والاقتباسات إلى أصحابها الحقيقيين، والإفصاح عن نتائج الدراسة كما توصل إليها الباحث دون إخفاء أو تعديل أو انتقاء النتائج التي تتوافق مع فرضياته فقط. (Resnik, 2020)

وتعد الأمانة العلمية حجر الأساس في بناء الثقة بين الباحث والمجتمع العلمي، إذ إن أي إخلال بهذا المبدأ يؤدي إلى فقدان مصداقية البحث وإضعاف الثقة في نتائجه، وقد يترتب عليه سحب الدراسة من النشر أو فرض عقوبات أكاديمية على الباحث. لذلك تؤكد المؤسسات الأكاديمية أن الالتزام بالأمانة العلمية ليس مجرد واجب أخلاقي، بل هو مسؤولية علمية ومهنية تضمن سلامة المعرفة العلمية واستمرارية تطورها (National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine [NASEM], 2017).

مثال توضيحي:

إذا استخدم الباحث تعريفاً أو فكرة من دراسة منشورة وقام بالإشارة إلى المصدر الأصلي وفق أسلوب التوثيق المعتمد مثل APA 7 فإنه يلتزم بمبدأ الأمانة العلمية. أما إذا نقل الفكرة أو النص دون الإشارة إلى صاحبه، فإن ذلك يُعد انتهاكاً علمياً يُخالف أخلاقيات البحث العلمي.

ثانياً: النزاهة

تشير النزاهة إلى التزام الباحث بالقيم الأخلاقية والمهنية أثناء ممارسة البحث العلمي، بحيث يتصرف بصدق وعدالة ومسؤولية في جميع مراحل البحث، دون السعي لتحقيق مصالح شخصية أو التأثير في النتائج لتحقيق أهداف معينة. كما تعني النزاهة المحافظة على سلامة البيانات وعدم التلاعب بها، والإفصاح عن أي تضارب في المصالح قد يؤثر في موضوعية الدراسة. (Shamoo & Resnik, 2022)

وتتطلب النزاهة من الباحث الالتزام بالإجراءات العلمية المعتمدة، وعدم تغيير البيانات أو حذفها لإظهار نتائج مرغوبة، لأن مثل هذه الممارسات تؤدي إلى تضليل المجتمع العلمي وإضعاف الثقة في الإنتاج البحثي. كما تسهم النزاهة في ترسيخ ثقافة المسؤولية والمساءلة داخل المؤسسات الأكاديمية، وتعزيز جودة البحوث المنشورة.

مثال توضيحي:

أظهرت نتائج دراسة أن الفرضية الرئيسة غير مدعومة إحصائياً. الباحث النزيه يعرض هذه النتيجة كما هي ويشرح

ثالثاً: الموضوعية

يقصد بالموضوعية أن يعتمد الباحث على الأدلة العلمية والبيانات الواقعية في جميع مراحل البحث، بعيداً عن الميول الشخصية أو التحيزات الفكرية أو الضغوط الخارجية. فالهدف الأساسي للبحث العلمي هو الوصول إلى الحقيقة العلمية، وليس إثبات رأي أو دعم موقف معين. لذلك يجب أن تكون جميع قرارات الباحث المتعلقة بتصميم الدراسة، وجمع البيانات، وتحليلها، وتفسير النتائج مبنية على أسس علمية واضحة. (Resnik, 2020)

وتتطلب الموضوعية استخدام أدوات قياس مناسبة، واختيار عينات بطريقة علمية، وتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة، مع تفسير النتائج بناءً على الأدلة المتوافرة دون مبالغة أو تحيز. كما تشمل الموضوعية الاعتراف بقيود الدراسة وعدم تعميم النتائج خارج حدودها العلمية.

مثال توضيحي:

يجري أحد الباحثين دراسة لقياس رضا الطلاب عن التعلم الإلكتروني، فنُظِّهر النتائج أن نسبة الرضا متوسطة. يلتزم الباحث الموضوعي بعرض النتائج كما هي، حتى وإن كان يؤيد التعلم الإلكتروني شخصياً، دون محاولة تفسيرها بصورة متحيزة أو إخفاء النتائج السلبية.

رابعاً: السرية

تعني السرية التزام الباحث بحماية المعلومات والبيانات التي يحصل عليها من المشاركين في الدراسة، وعدم الكشف عن هوياتهم أو بياناتهم الشخصية أو استخدامها في غير الأغراض العلمية التي جُمعت من أجلها، إلا بعد الحصول على

موافقتهم الصريحة. ويُعد احترام السرية من أهم المبادئ الأخلاقية، خاصة في البحوث الطبية، والنفسية، والاجتماعية، والتربوية التي تتعامل مع بيانات شخصية أو حساسة. (World Medical Association, 2024)

وتشمل السرية استخدام رموز أو أرقام بدلاً من أسماء المشاركين، وحفظ البيانات في أماكن آمنة، وعدم السماح بالوصول إليها إلا للأشخاص المخولين، مع التخلص من البيانات بطريقة آمنة بعد انتهاء الدراسة إذا اقتضت الأنظمة ذلك. ويسهم الالتزام بالسرية في تعزيز ثقة المشاركين بالباحث وتشجيعهم على تقديم معلومات دقيقة وصادقة.

مثال توضيحي:

عند إجراء دراسة عن الضغوط النفسية لدى المعلمين، يقوم الباحث باستبدال أسماء المشاركين بأرقام تعريفية، ويحفظ البيانات في ملف محمي بكلمة مرور، ولا يذكر أي معلومات يمكن أن تكشف عن هوية المشاركين عند نشر النتائج.

خامساً: الموافقة المستنيرة

تشير الموافقة المستنيرة إلى موافقة المشاركين على المشاركة في البحث بعد حصولهم على معلومات واضحة وكاملة حول أهداف الدراسة، وإجراءاتها، والفوائد المتوقعة، والمخاطر المحتملة، وحقوقهم أثناء المشاركة، بما في ذلك حقهم في الانسحاب من الدراسة في أي وقت دون أي عقوبة أو ضرر. ويُعد هذا المبدأ من أهم الضمانات الأخلاقية التي تحمي المشاركين في البحوث العلمية. (World Medical Association, 2024)

وتستلزم الموافقة المستنيرة أن تكون مشاركة الأفراد طوعية تمامًا، دون أي ضغط أو إكراه، وأن تُقدّم المعلومات بلغة واضحة يفهما المشاركون، مع منحهم الوقت الكافي لاتخاذ قرار المشاركة. كما يجب على الباحث الإجابة عن استفسارات المشاركين والتأكد من فهمهم لجميع جوانب الدراسة قبل الحصول على موافقتهم.

مثال توضيحي:

قبل توزيع استبانة حول الصحة النفسية على طلاب الجامعة، يقدم الباحث نموذجًا يوضح هدف الدراسة، ومدة المشاركة، وكيفية استخدام البيانات، ويؤكد أن المشاركة اختيارية، وأن للطالب الحق في الانسحاب في أي وقت دون أي تأثير على وضعه الأكاديمي، ثم يحصل على موافقة المشاركين قبل البدء في جمع البيانات.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تُعد القضايا الأخلاقية في البحث العلمي من أكثر الموضوعات أهمية في الأوساط الأكاديمية؛ لما لها من تأثير مباشر في جودة المعرفة العلمية، ومصداقية نتائج البحوث، وثقة المجتمع في المؤسسات البحثية. فمع التطور المتسارع في إنتاج المعرفة، وازدياد المنافسة على النشر العلمي، والحصول على التمويل والترقيات الأكاديمية، ظهرت مجموعة من الممارسات غير الأخلاقية التي تهدد نزاهة البحث العلمي وتضعف قيمته العلمية. وقد أولت الجامعات، وهيئات الاعتماد الأكاديمي، والمجلات العلمية اهتمامًا متزايدًا بوضع سياسات صارمة للحد من هذه الممارسات، لما لها من آثار سلبية على الباحثين، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع بأسره (National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine [NASEM], 2017).

وتشمل أبرز القضايا الأخلاقية في البحث العلمي: الانتحال العلمي، وتزوير البيانات، والتحيز، وانتهاك الخصوصية، وتضارب المصالح. وفيما يلي عرض لهذه القضايا مع توضيح أمثلة تطبيقية لكل منها.

أولاً: الانتحال العلمي

يُعد الانتحال العلمي من أكثر المخالفات الأخلاقية انتشاراً في البحث العلمي، ويقصد به استخدام الباحث لأفكار أو نصوص أو نتائج أو أعمال الآخرين كلياً أو جزئياً دون الإشارة إلى أصحابها الحقيقيين أو توثيقها وفق الأسلوب العلمي المعتمد. ولا يقتصر الانتحال على النسخ الحرفي للنصوص، بل يشمل أيضاً إعادة صياغة أفكار الآخرين أو ترجمتها أو استخدام الرسوم البيانية والجداول والصور دون نسبتها إلى مصادرها الأصلية. ويُعد الانتحال اعتداءً على حقوق الملكية الفكرية وإخلالاً بمبدأ الأمانة العلمية، وقد يؤدي إلى رفض البحث أو سحبه بعد النشر، فضلاً عن تعرض الباحث لعقوبات أكاديمية وقانونية. (Committee on Publication Ethics [COPE], 2023)

وتتبع خطورة الانتحال العلمي من أنه يُظهر الباحث بمظهر المنتج للمعرفة بينما هو في الحقيقة ينسب إلى نفسه جهود الآخرين، مما يؤدي إلى تضليل المجتمع العلمي وتقويض الثقة في الإنتاج البحثي. ولهذا تعتمد الجامعات والمجلات العلمية برامج متخصصة للكشف عن التشابه النصي قبل قبول البحوث للنشر أو المناقشة.

مثال توضيحي (افتراضي):

قام طالب دراسات عليا بنقل عدة صفحات من رسالة ماجستير منشورة مع إجراء تعديلات بسيطة في بعض الكلمات، ثم أدرجها في رسالته دون توثيق المصدر. وعند فحص الرسالة باستخدام أحد برامج كشف التشابه، تبين وجود نسبة عالية من الاقتباس غير الموثق، فتم رفض الرسالة وإحالتها إلى لجنة النزاهة الأكاديمية لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

ثانياً: تزوير البيانات

يُعد تزوير البيانات من أخطر صور سوء السلوك البحثي، ويشمل اختلاق بيانات غير موجودة أصلاً أو التلاعب بالبيانات الحقيقية وتعديلها أو حذف جزء منها للحصول على نتائج مرغوبة ويؤدي هذا السلوك إلى إنتاج نتائج مضللة قد يعتمد عليها باحثون آخرون أو صناع القرار، مما يسبب آثاراً علمية واجتماعية واقتصادية خطيرة. (Resnik, 2020)

ويخالف تزوير البيانات جميع مبادئ النزاهة والأمانة العلمية، لأنه يحول البحث من وسيلة لاكتشاف الحقيقة إلى أداة لتأكيد افتراضات الباحث أو تحقيق مصالحه الشخصية. كما أن اكتشاف التزوير قد يؤدي إلى سحب جميع الدراسات المرتبطة بالبيانات المزورة، وفقدان الباحث لسمعته العلمية، وحرمانه من التمويل أو العمل الأكاديمي.

مثال توضيحي

أجرى باحث دراسة لقياس فاعلية برنامج تدريبي، إلا أن النتائج لم تظهر فروقاً ذات دلالة إحصائية. وللحصول على نتائج إيجابية تسهل نشر الدراسة، قام بإضافة استجابات وهمية لبعض المشاركين وتعديل قيم عدد من المتغيرات، فأصبحت النتائج تدعم فرضيته. ويُعد هذا السلوك تزويراً للبيانات لأنه غير الحقيقة العلمية بصورة متعمدة.

ثالثاً: التحيز

يشير التحيز في البحث العلمي إلى ميل الباحث، سواء بصورة مقصودة أو غير مقصودة، نحو نتيجة أو تفسير معين يؤثر في موضوعية الدراسة ودقة نتائجها. وقد يظهر التحيز في اختيار مشكلة البحث، أو اختيار العينة، أو تصميم أدوات القياس، أو جمع البيانات، أو تحليلها، أو تفسير النتائج. كما قد ينشأ نتيجة المعتقدات الشخصية، أو الضغوط المؤسسية، أو الرغبة في إثبات فرضية معينة. (Shamoo & Resnik, 2022)

ويؤثر التحيز سلباً في موثوقية البحث العلمي، لأنه يؤدي إلى نتائج لا تعكس الواقع بدقة، مما يحد من إمكانية تعميمها أو الاستفادة منها. ولذلك يُنصح الباحثون باستخدام أدوات قياس موثوقة، واختيار العينات بطريقة علمية، وتطبيق أساليب تحليل مناسبة، والإفصاح عن حدود الدراسة ومصادر التحيز المحتملة.

مثال توضيحي (افتراضي):

يرغب باحث في إثبات أن التعليم الإلكتروني أكثر فاعلية من التعليم التقليدي، فيختار عمداً عينة من الطلاب المعروفين بمهاراتهم التقنية العالية، ويستبعد الطلاب ذوي الخبرة المحدودة في استخدام التكنولوجيا. يؤدي هذا الاختيار إلى نتائج منحازة لا تمثل جميع أفراد المجتمع المستهدف.

رابعاً: انتهاك الخصوصية

تُعد حماية خصوصية المشاركين وسرية بياناتهم من المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي. ويحدث انتهاك الخصوصية عندما يكشف الباحث عن معلومات شخصية أو حساسة تخص المشاركين دون إذنه، أو يستخدم البيانات في أغراض غير التي وافقوا عليها، أو يفشل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها من الوصول غير المصرح به (World Medical Association, 2024).

ولا تقتصر الخصوصية على عدم ذكر أسماء المشاركين، بل تشمل حماية جميع البيانات التي يمكن أن تؤدي إلى التعرف عليهم، مثل أرقام الهواتف، والعناوين، والسجلات الطبية، والصور، والبيانات الرقمية. ويؤدي انتهاك الخصوصية إلى الإضرار بالمشاركين وفقدان الثقة في الباحثين والمؤسسات الأكاديمية، وقد يترتب عليه مسؤولية قانونية وأخلاقية.

مثال توضيحي

أجرى باحث دراسة حول الصحة النفسية للعاملين في إحدى المؤسسات، ثم نشر نتائج الدراسة متضمنة أسماء المشاركين ووظائفهم وتفاصيل حالتهم النفسية دون الحصول على موافقتهم. ويُعد هذا السلوك انتهاكاً واضحاً لخصوصية المشاركين وسرية معلوماتهم.

خامساً: تضارب المصالح

يقصد بتضارب المصالح وجود مصلحة شخصية أو مالية أو مهنية قد تؤثر، أو يُحتمل أن تؤثر، في موضوعية الباحث أو استقلاليتته أثناء تنفيذ البحث أو تفسير نتائجه أو نشرها. ولا يعني وجود تضارب المصالح بالضرورة وقوع مخالفة أخلاقية، إلا أن عدم الإفصاح عنه يُعد انتهاكاً لمبدأ الشفافية، وقد يؤدي إلى التشكيك في مصداقية الدراسة (Committee on Publication Ethics [COPE], 2023).

وقد يكون تضارب المصالح ماليًا، مثل حصول الباحث على تمويل من جهة قد تستفيد من نتائج الدراسة، أو مهنيًا، مثل تقييم أبحاث أحد طلابه أو زملائه، أو شخصيًا، كوجود علاقة عائلية أو مصلحة مباشرة مع أحد الأطراف المرتبطة بالبحث. ولهذا تشترط معظم المجالات العلمية الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح قبل نشر البحث.

مثال توضيحي (افتراضي):

يتلقى باحث تمويلًا من شركة دوائية لإجراء دراسة حول فعالية أحد منتجاتها، ثم يمتنع عن الإفصاح عن هذا التمويل عند نشر النتائج. ورغم أن الدراسة قد تكون صحيحة من الناحية المنهجية، فإن عدم الإفصاح عن العلاقة المالية يثير الشكوك حول حياد الباحث ويُعد مخالفة أخلاقية.

الآثار المترتبة على القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تؤدي المخالفات الأخلاقية إلى آثار خطيرة تمتد إلى جميع أطراف العملية البحثية. فعلى مستوى الباحث، قد تؤدي إلى سحب الأبحاث المنشورة، وفقدان السمعة الأكاديمية، وفرض عقوبات تأديبية أو قانونية، وحرمانه من التمويل أو الترقية. أما على مستوى المؤسسة الأكاديمية، فإنها تضعف الثقة في مخرجاتها البحثية، وتؤثر في مكانتها العلمية وتصنيفها الدولي. وعلى مستوى المجتمع، فإن نشر نتائج غير صحيحة أو مضللة قد يؤدي إلى تبني سياسات وقرارات خاطئة، أو استخدام ممارسات علاجية أو تعليمية أو اقتصادية غير فعالة، وهو ما ينعكس سلبيًا على التنمية وجودة الحياة.

ولهذا تؤكد المنظمات الدولية أن الوقاية من هذه القضايا لا تعتمد فقط على العقوبات، وإنما على نشر ثقافة النزاهة العلمية، وتدريب الباحثين على أخلاقيات البحث، وتفعيل لجان أخلاقيات البحث العلمي، واستخدام برامج كشف التشابه، وتشجيع الشفافية والإفصاح عن البيانات ومصادر التمويل، بما يضمن إنتاج معرفة علمية موثوقة تخدم الإنسانية.

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي

تُعد القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي من أهم الأدوات التي تضمن إجراء البحوث وفق معايير علمية وأخلاقية واضحة، فهي توفر إطارًا تنظيميًا يحدد مسؤوليات الباحثين، وحقوق المشاركين، والإجراءات الواجب اتباعها أثناء تنفيذ الدراسات. ومع ازدياد تعقيد البحوث العلمية وتنوع مجالاتها، أصبح من الضروري وجود أنظمة وضوابط تحكم الممارسة البحثية؛ بهدف منع التجاوزات الأخلاقية، وحماية الأفراد والمجتمع، وتعزيز الثقة في نتائج البحث العلمي.

ولا تقتصر هذه القواعد على وضع قيود على الباحث، بل تهدف إلى دعم جودة البحث وضمان تحقيق التوازن بين حرية الباحث في استكشاف المعرفة وبين مسؤوليته الأخلاقية تجاه المشاركين والمجتمع. ولذلك تعتمد الجامعات والمراكز البحثية العالمية على مجموعة من المعايير والأنظمة الأخلاقية، من أبرزها لجان أخلاقيات البحث (Institutional Review Boards - IRB)، والمعايير المهنية الصادرة عن المؤسسات العلمية مثل دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA Ethical Principles of Psychologists and Code of Conduct)، إضافة إلى المبادئ الدولية المتعلقة بحماية المشاركين في البحوث (National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine [NASSEM], 2017).

أولاً: لجان أخلاقيات البحث العلمي (IRB)

تُعد لجان أخلاقيات البحث أو ما يعرف بـ Institutional Review Boards (IRB) من أهم الآليات المؤسسية التي تهدف إلى ضمان التزام الباحثين بالمعايير الأخلاقية، خاصة في الدراسات التي تشمل مشاركة البشر. وقد ظهرت هذه اللجان نتيجة الحاجة إلى حماية المشاركين من الأضرار المحتملة، وضمان احترام حقوقهم وكرامتهم، والتأكد من أن الفوائد العلمية للبحث تفوق المخاطر التي قد يتعرضون لها. (Resnik, 2020)

وتُعرف لجنة أخلاقيات البحث بأنها جهة مستقلة داخل المؤسسات الأكاديمية أو البحثية تقوم بمراجعة الخطط والمقترحات البحثية قبل البدء في تنفيذها، للتأكد من توافقها مع المبادئ الأخلاقية والقوانين المنظمة للبحث العلمي. وتشمل مهامها تقييم طريقة اختيار المشاركين، وإجراءات الحصول على الموافقة المستنيرة، وآليات حماية الخصوصية، وكيفية التعامل مع البيانات، ومدى وجود مخاطر محتملة على المشاركين.

مهام لجان أخلاقيات البحث (IRB)

- مراجعة المقترحات البحثية

تقوم لجان أخلاقيات البحث بمراجعة بروتوكول الدراسة قبل تنفيذها للتأكد من أن تصميم البحث يتوافق مع المعايير الأخلاقية، وأن الأساليب المستخدمة في جمع البيانات لا تسبب ضرراً غير ضروري للمشاركين.

مثال توضيحي:

قبل قيام باحث بإجراء دراسة حول تأثير برنامج علاجي نفسي على مجموعة من الأفراد، تقوم لجنة الأخلاقيات بمراجعة خطة البحث للتأكد من وجود إجراءات تحمي المشاركين من أي أضرار نفسية أو اجتماعية.

- حماية حقوق المشاركين

من أهم أدوار لجان الأخلاقيات التأكد من أن المشاركين يتمتعون بحقوق واضحة، مثل معرفة طبيعة الدراسة، وهدفها، والمخاطر المحتملة، وحقوقهم في الانسحاب في أي وقت دون تعرضهم لأي ضرر.

وتتحقق اللجنة من وجود نموذج موافقة مستنيرة يوضح جميع المعلومات الضرورية للمشارك قبل بدء الدراسة.

- ضمان السرية وحماية البيانات

تتأكد اللجان من وجود إجراءات مناسبة لحماية معلومات المشاركين، مثل استخدام الرموز بدل الأسماء، وتحديد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى البيانات، وتخزين المعلومات بطريقة آمنة.

وتزداد أهمية هذا الدور في الدراسات التي تتعامل مع بيانات حساسة مثل المعلومات الصحية، أو النفسية، أو الاجتماعية.

- تقييم مستوى المخاطر والفوائد

تقوم اللجنة بتحديد طبيعة المخاطر التي قد تنتج عن البحث، ومقارنتها بالفوائد العلمية أو التطبيقية المتوقعة، بحيث لا يتم تنفيذ الدراسات التي قد تسبب ضرراً كبيراً للمشاركين دون مبررات علمية قوية.

ثانياً: المعايير الدولية لأخلاقيات البحث العلمي

إلى جانب لجان أخلاقيات البحث، توجد مجموعة من المعايير الدولية التي توجه الباحثين نحو الممارسات الأخلاقية السليمة. ومن أبرز هذه المعايير دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)، والذي يعد من الأدلة المهمة في تنظيم السلوك الأخلاقي للباحثين، خاصة في مجالات العلوم النفسية والاجتماعية والتربوية.

دليل APA لأخلاقيات البحث العلمي

يقدم دليل APA Ethical Principles of Psychologists and Code of Conduct مجموعة من المبادئ التي تنظم العلاقة بين الباحث والمشاركين، وتحدد مسؤوليات الباحث أثناء تصميم الدراسات وتنفيذها ونشر نتائجها. ويؤكد الدليل على مجموعة من القيم الأساسية، منها:

- احترام حقوق وكرامة المشاركين

يشدد دليل APA على ضرورة احترام الأفراد المشاركين في البحث، وعدم استغلالهم، ومعاملتهم بعدالة واحترام بغض النظر عن خصائصهم الشخصية أو الاجتماعية.

ويشمل ذلك ضمان المشاركة الطوعية، وتوفير المعلومات الكافية للمشارك قبل اتخاذ قرار المشاركة.

مثال:

في دراسة تربوية على الطلاب، يجب على الباحث توضيح هدف الدراسة للطلاب وعدم إجبارهم على المشاركة أو التأثير على درجاتهم الأكاديمية مقابل المشاركة.

- الموافقة المستنيرة

يؤكد دليل APA على ضرورة الحصول على موافقة المشاركين بعد تزويدهم بالمعلومات اللازمة حول الدراسة، مثل الهدف، والإجراءات، والمدة، والمخاطر المحتملة، وحقوقهم.

وتُعد الموافقة المستنيرة أحد أهم المؤشرات على احترام استقلالية الفرد وحقه في اتخاذ القرار.

- النزاهة العلمية والصدق في البحث

يلزم دليل APA الباحثين بالالتزام بالصدق والدقة، وتجنب الممارسات غير الأخلاقية مثل اختلاق البيانات، أو تزوير النتائج، أو تقديم معلومات مضللة عن الدراسة.

كما يشجع الباحث على نشر النتائج بطريقة شفافة حتى لو لم تكن متوافقة مع توقعاته.

- حماية السرية والخصوصية

يشترط الدليل الحفاظ على سرية المعلومات التي يقدمها المشاركون، وعدم الكشف عن هوياتهم أو استخدام بياناتهم خارج نطاق البحث دون موافقة.

- المسؤولية عند نشر النتائج

يلتزم الباحث وفق المعايير الأخلاقية بتقديم نتائج البحث بصورة دقيقة، وعدم المبالغة في تفسيرها أو إخفاء القيود التي تؤثر في تفسيرها.

كما يجب توثيق المصادر واحترام حقوق الملكية الفكرية.

أهمية القواعد واللوائح الأخلاقية في تنظيم العملية البحثية

تلعب القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي دورًا جوهريًا في ضمان سلامة العملية البحثية وتحقيق مجموعة من الفوائد، من أهمها:

- تعزيز موثوقية البحث العلمي

عندما يلتزم الباحث بالأنظمة الأخلاقية، تصبح إجراءات البحث أكثر شفافية ودقة، مما يزيد من إمكانية الاعتماد على النتائج العلمية. فالبحث الذي يتم وفق قواعد واضحة يكون أكثر قبولاً لدى المجتمع الأكاديمي.

- حماية المشاركين من الأضرار

تضمن القواعد الأخلاقية ألا يكون المشاركون مجرد أدوات لجمع البيانات، بل أفراداً لهم حقوق يجب احترامها. ولذلك تساعد هذه القواعد في منع الاستغلال أو الإضرار النفسي أو الجسدي أو الاجتماعي.

- الحد من سوء السلوك البحثي

تسهم اللوائح الأخلاقية في تقليل انتشار الممارسات غير المقبولة مثل الانتحال العلمي، وتزوير البيانات، والتلاعب بالنتائج، من خلال وضع إجراءات رقابية وعقوبات واضحة.

- تعزيز الثقة في المؤسسات الأكاديمية

التزام الجامعات والمراكز البحثية بالمعايير الأخلاقية يعزز سمعتها العلمية، ويزيد ثقة المجتمع والباحثين في نتائج الدراسات الصادرة عنها.

- تحقيق التوازن بين حرية البحث والمسؤولية الأخلاقية

توفر القواعد الأخلاقية بيئة تسمح للباحثين بالابتكار والاكتشاف، ولكن ضمن حدود تضمن عدم الإضرار بالأفراد أو المجتمع، مما يحقق التوازن بين التطور العلمي والمسؤولية الاجتماعية.

التطبيق العملي على موضوع البحث

عنوان البحث: أثر منهجيات إدارة المشاريع على نجاح شركات تنظيم الفعاليات في المملكة العربية السعودية

يُعد التطبيق العملي لأخلاقيات البحث العلمي من أهم أجزاء التقرير؛ لأنه يوضح قدرة الباحث على تحويل المبادئ الأخلاقية من مفاهيم نظرية إلى ممارسات فعلية أثناء تنفيذ الدراسة. وبالنظر إلى موضوع البحث الحالي الذي يتناول أثر منهجيات إدارة المشاريع على نجاح شركات تنظيم الفعاليات في المملكة العربية السعودية، فإن الالتزام بالأخلاقيات البحثية يعد أمراً ضرورياً؛ لأن الدراسة تتعامل مع بيانات ومعلومات يتم الحصول عليها من أفراد يعملون في قطاع تنظيم الفعاليات، وقد

تتضمن آرائهم حول أساليب الإدارة، ومستوى أداء الشركات، والتحديات التشغيلية، وهي معلومات قد تكون مرتبطة بأداء المؤسسات أو خبرات العاملين فيها.

ويهدف هذا التطبيق إلى توضيح كيفية مراعاة المبادئ الأخلاقية عند جمع البيانات، وحماية خصوصية المشاركين، والحصول على الموافقة المستنيرة، وضمان النزاهة والموضوعية، بالإضافة إلى تحديد المخاطر المحتملة وكيفية الحد منها.

أولاً: الالتزام بالأمانة العلمية والنزاهة في البحث

تتطلب دراسة أثر منهجيات إدارة المشاريع على نجاح شركات تنظيم الفعاليات الالتزام الكامل بالأمانة العلمية، وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها وعرض النتائج بطريقة صادقة وموضوعية دون محاولة تعديل النتائج لتتوافق مع توقعات الباحث.

فقد يميل الباحث، على سبيل المثال، إلى توقع أن استخدام منهجيات معينة مثل منهجية Agile أو PMBOK يؤدي دائماً إلى نجاح الشركات، إلا أن الالتزام الأخلاقي يفرض عليه عرض النتائج كما تظهر من البيانات، سواء أثبتت وجود أثر إيجابي أو عدم وجود أثر أو وجود تحديات في تطبيق هذه المنهجيات.

كما يلتزم الباحث بتوثيق جميع المصادر العلمية المتعلقة بإدارة المشاريع، ونجاح الشركات، وإدارة الفعاليات، وتجنب استخدام أفكار الباحثين الآخرين دون الإشارة إليهم، بما يضمن عدم الوقوع في الانتحال العلمي.

مثال تطبيقي:

إذا أظهرت نتائج الاستبانة أن بعض شركات تنظيم الفعاليات لا تطبق منهجيات إدارة مشاريع واضحة رغم نجاحها التجاري، فإن الباحث يجب أن يعرض هذه النتيجة كما هي، ولا يقوم بحذفها لأنها لا تتفق مع توقعاته البحثية.

ثانياً: طريقة جمع البيانات بطريقة أخلاقية

تعتمد الدراسة على جمع البيانات من العاملين أو المديرين في شركات تنظيم الفعاليات في المملكة العربية السعودية، ولذلك يجب أن تتم عملية جمع البيانات وفق إجراءات واضحة تحترم حقوق المشاركين.

يمكن جمع البيانات من خلال:

- استبانة إلكترونية يتم توزيعها على أفراد العينة المستهدفة.
 - مقابلات شبه منظمة مع مديري المشاريع أو مسؤولي تنظيم الفعاليات.
 - تحليل بعض البيانات المتعلقة بأساليب إدارة المشاريع داخل الشركات إذا تم الحصول على إذن رسمي.
- ويجب أن تكون الأسئلة مصممة بطريقة علمية لا تتضمن أسئلة غير ضرورية أو أسئلة قد تسبب إحراجاً للمشارك، كما يجب أن يكون الهدف من جمع البيانات واضحاً وهو خدمة البحث العلمي فقط.

مثال تطبيقي:

عند تصميم استبانة حول استخدام منهجيات إدارة المشاريع، يمكن أن تتضمن أسئلة مثل:

- ما مدى اعتماد الشركة على منهجيات إدارة المشاريع؟
- ما تأثير التخطيط وإدارة المخاطر على نجاح الفعاليات؟
- ما مستوى رضا الشركة عن نتائج تطبيق منهجيات إدارة المشاريع؟

ولكن يجب تجنب أسئلة تطلب معلومات سرية مثل الأرباح التفصيلية للشركة أو أسماء العملاء أو العقود التجارية إلا إذا كان هناك إذن واضح بذلك.

ثالثاً: الحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين

تُعد الموافقة المستنيرة من أهم المبادئ الأخلاقية التي يجب تطبيقها في هذه الدراسة؛ لأن المشاركة في البحث يجب أن تكون اختيارية وليست إجبارية.

قبل مشاركة الأفراد في الدراسة، يجب أن يقدم الباحث معلومات واضحة تشمل:

- عنوان البحث.
- الهدف من الدراسة.
- سبب اختيار المشارك.
- طريقة استخدام البيانات.
- التأكيد على أن المشاركة طوعية.
- حق المشارك في الانسحاب في أي وقت.

كما يجب توضيح أن المشاركة لن تؤثر على عمل الفرد أو علاقته بالشركة أو المؤسسة التي يعمل بها.

مثال تطبيقي:

قبل إرسال الاستبانة إلى موظفي شركات تنظيم الفعاليات، يرفق الباحث مقدمة توضح:

"تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر منهجيات إدارة المشاريع على نجاح شركات تنظيم الفعاليات في المملكة العربية السعودية. مشاركتك اختيارية، وستستخدم البيانات لأغراض البحث العلمي فقط، ولن يتم الكشف عن هويتك أو اسم شركتك".

وبعد قراءة هذه المعلومات يوافق المشارك على المشاركة.

رابعاً: الحفاظ على السرية والخصوصية

نظراً لأن البحث يتعامل مع موظفين وشركات، فإن حماية سرية المعلومات تعد من أهم الجوانب الأخلاقية في الدراسة. فقد تحتوي إجابات المشاركين على معلومات تتعلق بطريقة إدارة المشاريع داخل الشركات، أو المشكلات التشغيلية، أو تقييم الأداء الداخلي.

لذلك يجب على الباحث اتخاذ إجراءات واضحة مثل:

- عدم تسجيل أسماء المشاركين في الاستبانة.

- استخدام رموز أو أرقام بدلاً من أسماء الشركات أو الأفراد.
- تخزين البيانات في ملفات آمنة.
- عدم مشاركة البيانات الخام مع أي طرف غير مخول.
- استخدام المعلومات لأغراض البحث فقط.

مثال تطبيقي:

بدلاً من كتابة:

"شركة (س) تعاني من ضعف في إدارة المخاطر أثناء تنظيم الفعاليات الكبرى"

يتم عرض النتيجة بصورة عامة:

"أشارت بعض المشاركات إلى وجود تحديات في إدارة المخاطر لدى بعض شركات تنظيم الفعاليات".

وهذا يحافظ على سرية الشركات والمشاركين.

خامساً: ضمان الموضوعية وعدم التحيز

يتطلب البحث حول أثر منهجيات إدارة المشاريع على نجاح الشركات الالتزام بالموضوعية؛ لأن الباحث قد يمتلك تصورًا مسبقًا بأن منهجيات معينة هي الأفضل.

- ولتحقيق الموضوعية يجب على الباحث:
- استخدام أدوات قياس مناسبة.
- اختيار العينة بطريقة علمية.
- تحليل البيانات باستخدام أساليب مناسبة.
- عدم توجيه المشاركين نحو إجابات محددة.
- تفسير النتائج بناءً على الأدلة وليس الآراء الشخصية.

مثال تطبيقي:

إذا أظهرت النتائج أن منهجيات إدارة المشاريع التقليدية أكثر استخدامًا في بعض شركات تنظيم الفعاليات مقارنة بالمنهجيات المرنة، فلا يجوز للباحث اعتبار ذلك ضعفًا تلقائيًا، بل يجب تحليل السبب بناءً على طبيعة المشاريع والبيئة التنظيمية.

سادساً: المخاطر الأخلاقية المحتملة في الدراسة وطرق الحد منها

رغم أن البحث لا يتضمن مخاطر جسدية، إلا أن هناك بعض المخاطر الأخلاقية المحتملة، ومنها:

- خطر كشف معلومات الشركة

قد يشعر بعض المشاركون بالقلق من أن تؤثر إجاباتهم على صورة الشركة أو علاقتهم الوظيفية.

طريقة الحد من الخطر:

- ضمان عدم ذكر أسماء الشركات.
- استخدام البيانات بشكل مجمع.
- توضيح أن الهدف أكاديمي وليس تقييم أداء الشركات.
- ضغط المشاركة

قد يشعر الموظفون بأنهم ملزمون بالمشاركة إذا تم إرسال الاستبانة من خلال إدارة الشركة.

طريقة الحد من الخطر:

- التأكيد أن المشاركة اختيارية.
- عدم معرفة الإدارة بمن شارك أو لم يشارك.
- تفسير النتائج بطريقة قد تضر بالشركات

قد يؤدي عرض بعض النتائج إلى إعطاء انطباع سلبي عن بعض المؤسسات.

طريقة الحد من الخطر:

- عرض النتائج بصورة علمية عامة.
- تجنب ذكر أسماء الشركات.
- التركيز على الظواهر العامة وليس تقييم أفراد أو مؤسسات محددة.

سابعاً: العلاقة بين الالتزام الأخلاقي وموثوقية نتائج البحث

إن تطبيق المبادئ الأخلاقية في هذا البحث لا يمثل إجراءً شكلياً، بل يؤثر بصورة مباشرة على جودة النتائج وموثوقيتها. فعندما يشعر المشاركون بالأمان والخصوصية، فإنهم يقدمون إجابات أكثر صدقاً، مما يزيد من دقة البيانات. كما أن التزام الباحث بالموضوعية والنزاهة يمنع تحريف النتائج، ويجعل الاستنتاجات أكثر قدرة على تفسير واقع شركات تنظيم الفعاليات في المملكة العربية السعودية.

وبذلك فإن الأخلاقيات البحثية تسهم في بناء بحث علمي يمكن الاعتماد عليه، لأن جودة النتائج لا تعتمد فقط على المنهجية الإحصائية أو حجم العينة، وإنما تعتمد أيضاً على مدى التزام الباحث بالمبادئ الأخلاقية أثناء جمع البيانات وتحليلها ونشرها.

الخاتمة

تُعد أخلاقيات البحث العلمي الأساس الذي تقوم عليه الممارسات البحثية السليمة، فهي لا تمثل مجموعة من القواعد الشكلية التي يلتزم بها الباحث فقط، وإنما تُعد منظومة متكاملة من القيم والمبادئ التي تضمن إنتاج معرفة علمية تتسم بالصدق والموضوعية والمصداقية. وقد أوضح هذا التقرير أن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي يعد شرطاً أساسياً للحفاظ على جودة الدراسات العلمية، وتعزيز الثقة في نتائجها، وحماية حقوق المشاركين والمجتمع من أي ممارسات قد تؤدي إلى الإضرار بهم أو تضليلهم.

وقد تناول التقرير مفهوم أخلاقيات البحث العلمي وأهميتها في العمل الأكاديمي، حيث تبين أن الأخلاقيات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموثوقية البحث العلمي؛ فكلما التزم الباحث بمبادئ الأمانة العلمية والنزاهة والموضوعية، زادت إمكانية الاعتماد على نتائج البحث والاستفادة منها في تطوير المعرفة واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة. كما تم توضيح أن جودة البحث لا تعتمد فقط على اختيار المنهج المناسب أو استخدام الأساليب التحليلية الصحيحة، بل تعتمد كذلك على مدى التزام الباحث بالقيم الأخلاقية خلال جميع مراحل الدراسة.

كما ناقش التقرير المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي، والتي تشمل الأمانة العلمية، والنزاهة، والموضوعية، والسرية، والموافقة المستنيرة. وتبين أن هذه المبادئ تمثل الضمانات الأساسية لحماية المشاركين، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، ومنع الممارسات غير الأخلاقية مثل الانتحال العلمي وتزوير البيانات والتلاعب بالنتائج. فالباحث الأخلاقي لا يسعى فقط إلى الوصول إلى نتائج علمية، بل يحرص على أن تكون هذه النتائج ناتجة عن إجراءات صحيحة وشفافة تعكس الواقع العلمي.

كما تناول التقرير أبرز القضايا الأخلاقية التي قد تواجه الباحثين، مثل الانتحال العلمي، وتزوير البيانات، والتحيز، وانتهاك الخصوصية، وتضارب المصالح، والتي تمثل تهديداً مباشراً لنزاهة البحث العلمي ومصداقيته. وقد أوضح أن هذه الممارسات لا تؤثر فقط على الباحث نفسه، بل تمتد آثارها إلى المؤسسات الأكاديمية والمجتمع، حيث قد تؤدي إلى نشر معلومات غير دقيقة أو اتخاذ قرارات مبنية على نتائج غير موثوقة.

إضافة إلى ذلك، تم توضيح دور القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي، وخاصة لجان أخلاقيات البحث (IRB) والمعايير الدولية مثل دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)، في تنظيم العملية البحثية وضمان توافقها مع المعايير الأخلاقية. وتبرز أهمية هذه الجهات في مراجعة الدراسات قبل تنفيذها، والتأكد من حماية حقوق المشاركين، وضمان الالتزام بالشفافية والمسؤولية العلمية.

وفي الجانب التطبيقي، تم توضيح كيفية تطبيق مبادئ أخلاقيات البحث العلمي على موضوع الدراسة "أثر منهجيات إدارة المشاريع على نجاح شركات تنظيم الفعاليات في المملكة العربية السعودية"، حيث يتطلب هذا النوع من البحوث الالتزام بجمع البيانات بطريقة أخلاقية، والحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين، والحفاظ على سرية معلومات الأفراد والشركات، وتجنب التحيز عند تحليل النتائج. كما تم التأكيد على أن الالتزام بالأخلاقيات في هذا البحث يساهم في الحصول على بيانات أكثر دقة وصدقاً، وبالتالي زيادة موثوقية النتائج وإمكانية الاستفادة منها في تطوير قطاع تنظيم الفعاليات.

وفي ضوء ما سبق، يمكن التأكيد أن أخلاقيات البحث العلمي ستظل عنصراً أساسياً في مستقبل الدراسات الأكاديمية، خاصة مع التطورات المتسارعة في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. فكلما زادت قدرة الباحثين على إنتاج المعرفة، زادت الحاجة إلى وجود ضوابط أخلاقية تضمن استخدام هذه المعرفة بطريقة مسؤولة تخدم الإنسان والمجتمع. لذلك ينبغي على الباحثين في الدراسات المستقبلية أن يجعلوا الالتزام بالأخلاقيات جزءاً أساسياً من تصميم أبحاثهم، وليس مجرد إجراء إداري، لأن البحث العلمي الحقيقي لا يقاس فقط بكمية المعرفة التي ينتجها، بل أيضاً بمدى نزاهة الطريقة التي تم من خلالها إنتاج هذه المعرفة.

وبناءً على ذلك، فإن تعزيز ثقافة أخلاقيات البحث العلمي داخل الجامعات والمؤسسات البحثية، وتدريب الباحثين على الممارسات الأخلاقية، وتفعيل دور لجان المراجعة الأخلاقية، يمثل ضرورة لضمان استمرار تطور البحث العلمي والمحافظة على مكانته كوسيلة أساسية لفهم الواقع وحل المشكلات وبناء مستقبل قائم على المعرفة الموثوقة.

المراجع

- American Psychological Association. (2017). Ethical principles of psychologists and code of conduct. American Psychological Association.
- Committee on Publication Ethics. (2023). COPE guidelines: Core practices. <https://publicationethics.org>
- National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine. (2017). Fostering integrity in research. National Academies Press.
- Resnik, D. B. (2020). The ethics of research with human subjects: Protecting people, advancing science, promoting trust. Springer.
- Shamoo, A. E., & Resnik, D. B. (2022). Responsible conduct of research (4th ed.). Oxford University Press.
- World Medical Association. (2024). Declaration of Helsinki: Ethical principles for medical research involving human participants. <https://www.wma.net>